الدورة الثانية والسبعون بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة

البند 5– تحديات الأمن الغذائي ودوافعه على الصعيد العالمي: النزاعات والحروب في أوكرانيا وبلدان أخرى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي وتغير المناخ

في عام 2022، واصل الاقتصاد العالمي تأقلمه مع الصدمات المتداخلة والتعافي الحافل بالاختلالات جراء تأثيرات جائحة كوفيد–19. وبالاستناد إلى وثيقة المجلس CL 171/3 التي قدّمت معلومات محدثة عن أزمة انعدام الأمن الغذائي العالمية وعن استجابة المنظمة لها، تنظر الوثيقة الحالية CL 172/5 في تحديات الأمن الغذائي ودوافعه على الصعيد العالمي. وتحدّد المخاطر الحالية وفي الأجل الطويل الماثلة أمام الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك التداعيات الخاصة الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، وتصف الإجراءات اللازمة للتخفيف من آثارها، خاصة على الفئات الأضعف.

ولا تنفكّ تحديات القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي تتنامى. إذ تشير التقديرات الواردة في إصدار عام 2022 من تقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم* إلى أنّ عدد ناقصي التغذية في العالم قد ارتفع ليصل إلى 828 مليون شخص في عام 2021، أي بزيادة قدرها 150 مليون شخص منذ تفشي جائحة كوفيد–19. وعلاوةً على ذلك، خلال السنوات السبع الماضية، شهد عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدامًا حادًا في أمنهم الغذائي، من حيث الأرقام المطلقة ونسبة الانتشار على السواء، اتجاهًا تصاعديًا.

وإنّ الاتجاهات المتصاعدة للجوع المزمن وانعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية هي نتيجة تداخل عدّة عوامل ولا سيما النزاعات والحروب، والتقلّبات المناخية والظروف المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين، وزيادة القيود على الموارد، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. كذلك فإنّ الظروف الكامنة، مثل الفقر وعدم المساواة التي تستند أحيانًا إلى سياسات غير مؤاتية، تعيق الجهود الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والنتائج التغذوية.

وتقضي كلّ من النزاعات والحروب على سبل العيش وتتسبب بنزوح السكان لفترات طويلة في أغلب الأحيان من دون توقعات أكيدة لجهة العودة والتعافي. وتعزّز النزاعات وحالات الجوع بعضها البعض. وفي ظل غياب تحسّن ملحوظ في حلّ النزاعات انطلاقًا من إرادة سياسية قوية ودائمة، من غير الممكن تحقيق مكاسب كبرى ومستدامة على مستوى الأمن الغذائي.

ولا يؤثر تغير المناخ على الإنتاج الغذائي والزراعي فحسب، وإنما ينطوي على مخاطر متزايدة متصلة بالأحداث المناخية القصوى، وتغيّر أنماط الزرع، وتفشي الآفات والأمراض. وفي الأجل الطويل، تساهم أيضًا أنماط الطقس المتغيّرة في زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية المحدودة، ما يؤدي إلى نزاعات محلية تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي والتغذية، وتدفع في نهاية المطاف السكّان إلى الهجرة والنزوح حينما تعجز الزراعة عن توفير فرص العيش الكريم.

وتتسبّب الصدمات الاقتصادية بحالات تباطؤ أو انكماش اقتصاديين تسفر عن آثارٍ واسعة النطاق على الأمن الغذائي. فعلى مستوى الأسر المعيشية، تقلّص هذه الصدمات فرص كسب العيش والدخل الحقيقي بينما تؤثر على المستوى الوطني في القدرة على الحفاظ على الاستثمارات الطويلة الأجل أو حتى على تسديد كلفة الاحتياجات الفورية من الواردات. ويمكن لحالات التباطؤ والانكماش والركود العميقة الاقتصادية أن تنشأ أيضًا نتيجة النزاعات والحروب، على غرار الحرب في أوكرانيا، فتزيد من شدة الأزمات المتصلة بالأمن الغذائي ومدتها.

وتمثّل الديناميكيات السكانية دافعًا رئيسيًا للتغييرات في أنماط استهلاك الأغذية والطلب عليها. ولتقدّم السكّان في السنّ والتوسّع الحضري تداعيات هامة على الزراعة والمجتمعات الريفية، فضلًا عن الأمن الغذائي والتغذية.

وينبغي في الأجل القصير دعم البلدان الأكثر تأثرًا بالجوع من خلال تزويدها بالمساعدة الإنسانية الطارئة والمناسبة لكي تتمكن من اتخاذ تدابير فعّالة في مجال الحماية الاجتماعية بهدف حماية حالة الأمن الغذائي والتغذية لشعوبها. أمّا في الأجل الأطول، فمن الضروري جدًا توفير الاستثمارات في الزراعة، والتنمية الريفية، والنظم التجارية، والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعليم والصحة للحدّ من أوجه الضعف وبناء قدرة الأسر المعيشية على الصمود لتحمّل الصدمات. وتكتسي أيضًا الشفافية في الأسواق وتنسيق الاستجابات على مستوى السياسات أهمية حاسمة. إنّ الدعوة ملحّة لتحويل النُظم الزراعية والغذائية لجعلها أكثر كفاءة وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة، من أجل *إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل* للجميع تحقيقًا لرؤية خطة عام 2030 المتمثلة في عدم ترك أي أحد خلف الركب.

السيد Máximo Torero Cullen، رئيس الخبراء الاقتصاديين